

Distr.: General
20 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات
حقوق الإنسان والتقارير المقدمة
من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٣٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

200918 190918 18-13756 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يعطي هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات التي شهدتها حقوق الإنسان في ميانمار والتحديات التي واجهتها. ويتضمن توصيات في هذا الصدد، بما في ذلك التوصية بإنشاء آلية للمساءلة من اقتراح المقررة الخاصة.

أولاً - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٣٢، ما استجد من تطورات في ميانمار منذ أن قدمت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٨ (A/HRC/37/70) وإدلائها بإحاطة شفهية أمام المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢ - تشير المقررة الخاصة إلى أنها واجهت صعوبة شديدة في تنفيذ الولاية المنوطة بها والوفاء بالمسؤوليات التي عهد بها إليها المجلس بسبب تمادي الحكومة في منعها من الوصول إلى وجهاتها. وفي إطار إعداد هذا التقرير، قدمت المقررة الخاصة طلباً لزيارة الهند لكي تقابل من هناك من لاجئي ميانمار. ولم يصلها أي رد من حكومة الهند^(١).

٣ - ونتيجة لذلك، قامت المقررة الخاصة بزيارة إلى دكا وكوكس بازار، بنغلاديش، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأجرت مناقشات مكثفة مع مسؤولين حكوميين، ومع مثلي وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في العمل الإنساني والسلك الدبلوماسي. وقامت في كوكس بازار بزيارة مخيمات اللاجئين في "المنطقة الحرام" لمقابلة اللاجئين وممثلي المجتمع المدني. وأجرت اتصالات بالفيديو مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار ومع منظمات غير حكومية وخبراء ومدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. وأجرت أيضاً اتصالات بالفيديو مع لاجئين من ميانمار في الهند وممثلين لمنظمات المجتمع المدني التي تُعنى بأمور اللاجئين هناك. وظلت تبحث عن فرص للتداول مع حكومة ميانمار؛ وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها، أرسلت قائمة أسئلة لم تتلق عنها رداً بعد^(٢).

ثانياً - الحيز الديمقراطي يتقلص

٤ - إن الحيز الديمقراطي في ميانمار اليوم ما زال يتقلص، ومن سماته انخفاض حرية الإعلام، واشتداد أعمال التخويف والمضايقة التي يتعرض لها كل مجاهر بالدفاع عن حقوق الإنسان ومناهضة الظلم وثقافة الصمت والرقابة الذاتية. فقد ورد في دراسة استقصائية شملت ٢٠٠ صحفياً في ميانمار، ونُشرت نتائجها في آذار/مارس ٢٠١٨، أن الصحفيين يرون أن حرية الإعلام في تدهور. ومنذ أعمال العنف التي وقعت في ولاية راخين في عام ٢٠١٧، توقف البث المحلي لهيئة الإذاعة البريطانية وإذاعة آسيا الحرة (Radio Free Asia)، بسبب استخدامهما لكلمة "روهينغيا". ولا تزال القيود تُفرض على دخول وسائل الإعلام إلى ولاية راخين ومناطق النزاع في ولايتي كاشين وشان. وتدعو المقررة الخاصة إلى رفع جميع القيود فوراً لتمكين الصحفيين من الحصول على المعلومات بحرية في تلك المناطق.

٥ - ونادت المقررة الخاصة مراراً بتوسيع مجال الحرية السياسية وتطبيق القوانين بتجرد وتشجيع الممارسة المشروعة للحقوق الديمقراطية من قبل المنشقين السياسيين والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد صدر العفو على ٨٥٤١ سجيناً، من بينهم ٣٦ سجيناً سياسياً، وأُطلق سراحهم

(١) انظر: <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/AnnexesA7345400.pdf>.

(٢) المرجع نفسه.

في نيسان/أبريل. بيد أنه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨ كان لا يزال ٣٣ سجيناً سياسياً و ٢٤٢ فرداً، من بينهم ٥٣ محتجزون، متابعين قضائياً بسبب ممارستهم حقوقهم المشروعة.

٦ - وتأسف المقررة الخاصة للمحاكمة الصورية الجارية بموجب قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣ في حق كل من والون وكواي سو وو، الصحفيين في وكالة رويترز اللذين كشفوا أمر مذبحه وقعت عام ٢٠١٧ في قرية إندين، شمال ولاية راخين. فقد قررت المحكمة في تموز/يوليه ٢٠١٨ توجيه الاتهام لهما، مع أنها سبق أن استمعت إلى شهادة أدلى بها أحد رجال الشرطة وقال فيها إن إلقاء القبض على الصحفيين كان أمراً مديراً، وإن رؤساءه رتبوا الأمور بحيث تُسلم للصحفيين وثائق تكون حيازتها أساساً للتهم الموجهة إليهما. وقال الصحفيان إنهما تعرضا لسوء المعاملة في أثناء الحبس الاحتياطي، وإن استنطاقهما تناول التحقيق الذي أجريه في ولاية راخين، لا الوثائق التي يُزعم أنها بحوزتهما. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى إسقاط التهم الموجهة إلى الصحفيين والإفراج عنهما دون قيد أو شرط.

٧ - وتشجب المقررة الخاصة إدانة الطفل أونغ كو هتوي الذي كان في السابق من الأطفال المجندين، وقد حُكم عليه بالسجن لمدة سنتين بموجب المادة ٥٠٥ (ب) من القانون الجنائي في آذار/مارس ٢٠١٨ بسبب المقابلة التي أجريت معه بشأن تجربته كطفل مجند في صفوف قوات التاماداو (القوات المسلحة لميانمار). وأدين أيضاً وفقاً للمادة ٢٢٨ من القانون الجنائي لإهانتته القاضي. وعقب محاكمته، ادّعى أنه داس على نسخة من دستور عام ٢٠٠٨ ووُجهت له تهمة بموجب قانون ختم الاتحاد لعام ٢٠١٠؛ ولذلك فهو مهدد بثلاث سنوات أخرى من السجن إن هو تمت إدانته. وتدعو المقررة الخاصة إلى سحب جميع التهم الموجهة إليه والإفراج عنه دون قيد أو شرط.

٨ - وأما انتهاكات الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت فمماضية تشدد. وتشير المقررة الخاصة في هذا الصدد إلى أن تقييد حرية التعبير على شبكة الإنترنت لا يُقبل إلا إذا نص عليه القانون وكان متناسباً وضرورياً لحماية مصلحة يعترف بها القانون الدولي. وتُكثّر الإعراب عن الشواغل التي تثيرها عدة أحكام إشكالية من قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية لعام ٢٠١٣، لاسيما المادة ٦٦ (د) التي لا تتوافق مع المعايير الدولية لجرائم التشهير، لأنها قد تؤدي إلى عقوبة الحبس. فإن ٥٧ شخصا يواجهون في الوقت الحاضر المحاكمة بموجب هذه الأحكام، بعضهم وُجهت لهم تهمة في عام ٢٠١٦؛ وهي تهمة ينبغي إسقاطها جميعاً. وفي المحاكمة الجارية للصحفي سوي وين لنشره مقالا ينتقد الراهب المتطرف يو ويراثو، نقلت التقارير أن المحكمة قبلت وثائق زيفها المدعي، وأن السيد سوي وين يتعرض للمضايقة من أنصار السيد ويراثو.

٩ - وأنشأت الحكومة في الآونة الأخيرة فريقاً لرصد وسائل التواصل الاجتماعي، ونقلت التقارير أن وزير النقل والاتصالات قال إن الغرض من إنشاء الفريق هو تحديد هوية الأشخاص الذين يثيرون القلاقل السياسية على الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي. وليس يُعرف الكثير عن الولاية المنوطة بهذا الفريق ولا عن الإجراءات التي يعمل بها والضمانات التي تكفل عدم تعديه على حرية التعبير والحق في الخصوصية. وتدرك المقررة الخاصة أن وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك، يستخدمها على نطاق واسع كثير من السكان في ميانمار، وأن فيسبوك هو بالنسبة لفئة عريضة من الناس الطريقة الرئيسية لاستخدام شبكة الإنترنت. وينبغي لفيسبوك أن يكون أكثر شفافية بخصوص تشغيل أدواته وأن يخصص المزيد من الموارد لمكافحة المحتوى الذي ينتهك المعايير التي حددها بنفسه، ولا سيما المواد التي تحرض على الأعمال العدائية أو التمييز أو العنف.

١٠ - ولا تزال المقررة الخاصة يساورها القلق إزاء تصاعد حدة خطاب الكراهية، ولا سيما ما يستهدف الأقليات الدينية. فقد نقلت التقارير أن شابة مسلمة ممن شاركوا في مظاهرة من أجل السلام في يانغون تلقت تهديدات بالقتل ووجهت لها شتائم تُعرضُ بدينها، كما أنها معلومتها الشخصية، بما في ذلك صورة لبطاقة هويتها، تُنقلت على الفيسبوك قرابة ٢٠٠٠ مرة بعد تلك المظاهرة. وبينما تحاول الحكومة تهدئة مشاعر القوميين المتطرفين من البوذيين، فإن المقررة الخاصة منزعجة من معلومات تفيد بوجود روابط متينة بين كيانات عامة وخاصة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، والمتطرفين.

١١ - إنه يجب أن يُكفل الحق في حرية الدين والمعتقد للجميع في ميانمار، سواء كانوا من الأغلبية الدينية أو من الأقليات الدينية أو ممن لا دين لهم. فقد أصدرت الإدارة العامة في وزارة الشؤون الداخلية في عدة بلدات بمنطقة يانغون وولاية كاشين وولاية شان ومنطقة أيارواي أمراً بفرض قيود على تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية وعلى بناء أماكن جديدة للعبادة خاصة بالمسيحيين والمسلمين. وتفيد التقارير أن هذا الأمر الإداري لا يسمح بالتعليم الديني إلا بلغة ميانمار، وفي المساجد والمدارس الدينية المرخص لها من وزارة الشؤون الدينية، وباستخدام الكتب المدرسية المعتمدة من الوزارة، بينما يُحظر التعليم في المنزل. ويساور المقررة الخاصة القلق من أن هذه الإجراءات تنتهك حقوق جميع الأشخاص في حرية تدريس وتعلم دينهم باللغة التي يختارونها، وتدعو الحكومة إلى سحب هذا الأمر الإداري. وهي تشعر أيضاً بالجزع من أن ما لا يقل عن ١٩٠ كنيسة قد دُمرت أو أُصيبت بأضرار على يد الجيش في ولاية كاشين منذ أن عام ٢٠١١، وأن ٢٢ منها دُمرت أو أُصيبت بأضرار في مييتكينا، وواينغماو، وتششي هبوي، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٢ - وقامت الشرطة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨ بقمع مظاهرات سلمية قادتها حركات الشباب لتعرب عن قلقها من حالة المدنيين في المناطق المتضررة بالنزاع. ووجهت لمعظم من تم احتجازهم تم بموجب قانون الحق في التجمع السلمي والمسيرات السلمية (قانون التجمع السلمي) لعام ٢٠١١، بينما وُجّهت لثلاثة أشخاص في مييتكينا تم بموجب المادة ٥٠٠ من القانون الجنائي بدعوى التشهير بالقوات المسلحة. ونقلت التقارير أن الشرطة التي كانت حاضرة بأعداد كبيرة في مظاهرة يانغون استخدمت القوة ضد المتظاهرين المسلمين، وتزامن مع ذلك تهديدات وأعمال عنف أطلقها من يُسمون القوميين المتطرفون المناهضون للاحتجاجات. وفي أوائل تموز/يوليه، قمعت الشرطة بعنف احتجاجاً على إقامة تمثال للجنرال أونغ سان في ولاية كايا. وألقي القبض على ثلاثة وعشرين ناشطاً من الشباب وهم يواجهون اتهامات بموجب المادة ٥٠٥ من القانون الجنائي، أو قانون التجمع السلمي، أو كليهما. وهذا أمر غير مقبول؛ وينبغي إسقاط كافة التهم الموجهة لجميع المحتجين، والحكومة مدعوة مرة أخرى إلى ضمان أن يكون أي عمل تقوم به الشرطة موافقاً للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لا تزال المحاكمة جارية في حق ثمانية متظاهرين من ولاية راخين ألقى القبض عليهم في كانون الثاني/يناير بعد قمع الشرطة بعنف مظاهرة في مراوك - يو. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على الدخول في حوار مفتوح وشامل مع جميع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأقليات والفئات المهمشة، بشأن الأمور التي بسببها خرجوا للاحتجاج، من أجل بناء الثقة والتفاهم، والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تعمق الشروخ.

١٣ - وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن الشواغل التي سبق لها أن أثارها بشأن قانون التجمع السلمي، وتشير إلى أن أحكام هذا القانون المتعلقة بالإخطار بالتجمعات، بما في ذلك اشتراط التقدم المسبق لمعلومات مفصلة لا لزوم لها، مثل محتوى اللافتات والشعارات التي سترُفع، لا تتفق والمعايير

الدولية. وتلاحظ أيضاً أن التعديلات المقترحة لهذا القانون في شباط/فبراير ٢٠١٨ قد وافق عليها المجلس الوطني أو أميوتا هولوتو (مجلس الشيوخ بالبرلمان) وأن اعتمادها سيؤدي إلى فرض المزيد من القيود على الحق في حرية التجمع السلمي، بما في ذلك اشتراط أن يقدم المنظمون المعلومات عن مصادر التمويل.

١٤ - ويُستعمل البند ١٧ (١) من قانون التجمعات غير القانونية لعام ١٩٠٨ باستمرار ضد الأشخاص الذين توجد بحوزتهم بنادق صيد وأجهزة لاسلكي ورخص قيادة في الأجزاء المتضررة من النزاع في ولايتي شان وكاشين. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، صدرت أحكام على ثمانية رجال وصلت إلى ١٠ سنوات سجنًا من محكمة بلدة هو بونغ لارتباطهم مع مجلس استعادة ولاية شان، وهو من الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والعضوية فيه ليست خروجاً عن القانون.

ثالثاً - العدالة وسيادة القانون

١٥ - ترحب المقررة الخاصة بإصدار مكتب النائب العام دليل موظفي إنفاذ القانون في المحاكمة العادلة، الذي يتضمن الحق في المحاكمة العادلة بالصيغة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وترحب أيضاً بالخطة الاستراتيجية للمحاكمة العليا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي تحدد مساراً لتحقيق أعلى مستوى من الجودة في إقامة العدل للجميع، وتعزيز ثقة الجمهور في المحاكم وسيادة القانون الفعلية.

١٦ - إن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي وضمان حقوق الإنسان للجميع في ميانمار. والدستور، وإن كان يلزمه التعديل، فهو ينص بالفعل على كثير من الحقوق التي يقع واجب صونها على الفروع الثلاث للسلطة جميعاً. وما زالت معلومات ترد على المقررة الخاصة تفيد بأن القوانين تطبق بتعسف وانحياز وبلا شفافية، وبأن كثيراً من القوانين يشوبها الغموض وموغة في التعميم، وتتعارض مع المعايير الدولية وتخل بالحقوق الدستورية. وهذه القوانين، بما في ذلك قانون الأسرار الرسمية وقانون التجمعات غير القانونية وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، ينبغي أن تتوقف الحكومة عن اتخاذها سلاحاً لقمع الممارسة المشروعة للحقوق الأساسية، وينبغي تعديلها أو إلغاؤها. وعلى الرغم مما بُذل من محاولات للإصلاح في السنوات الأخيرة، لا تزال مشاكل نسقية وهيكلية قائمة، من قبيل عدم استقلال القضاء، وعجز هيئات إنفاذ القانون عن التحقيق في القضايا وفرض احترام النظام العام، وغياب الشفافية والانضباط في تطبيق القوانين. ولذلك تشجع المقررة الخاصة الحكومة على القيام بمساعدة دولية، بإقامة منظومة قضائية تصون سيادة القانون وتحترم في ظلها حقوق الجميع في ميانمار.

١٧ - ويجري حالياً إعداد عدد من مشاريع القوانين التي قد تؤثر على حرية التعبير، ومنها مشروع القانون المتعلق بالحماية من خطاب الكراهية، ومشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ومشروع القانون المعدل للقانون المتعلق بوسائل الإعلام، ومشروع قانون حقوق التأليف والنشر. وتفيد التقارير أن مشروع القانون المعدل لقانون البث الإذاعي قد اعتُمد. ولم يكن أي من مشاريع القوانين هذه موضوع استشارة عامة، باستثناء قانون حقوق التأليف والنشر، المعروض حالياً على البرلمان، ولا علم لدى المجتمع المدني والجمهور بالمرحلة التي وصلتها مشاريع هذه القوانين في العملية التشريعية.

١٨ - وترحب المقررة الخاصة بانتهاء شعبة صحة الأم والصحة الإنجابية التابعة لوزارة الصحة والرياضة من إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف الجنساني، وتتطلع إلى تعميم هذه المبادئ. وتؤكد من جديد

أن مشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة، الذي لم توضع صيغته النهائية بعد، ينبغي أن يوافق المعايير الدولية والتزامات ميانمار بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما ينبغي اعتماده وتنفيذه دون تأخير.

١٩ - وترحب المقررة الخاصة بالتعديلات المقترح إدخالها على قانون الطفل لعام ١٩٩٣، بحيث من المتوقع تضمين النص إجراءات بديلة للاحتجاز، ومبدأ عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا باعتباره الملاذ الأخير، وحماية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والقوات المسلحة، ومساءلة الضالعين في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وينبغي أن تتضمن التعديلات رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية من ٧ إلى ١٢ عاماً، ورفع سن التعليم الإلزامي تدريجياً ليصل إلى الحد الأدنى لسن العمل المسموح به، والمتوقع أن يُرفع في جميع القطاعات إلى ١٤ عاماً، وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال بالنسبة لجميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وتشير إلى الالتزام المنصوص عليه في اتفاق الاتحاد الذي أبرمته الأطراف في الدورة الثالثة لمؤتمر بانغونغ للقرن الحادي والعشرين، ويرمي الالتزام إلى القضاء على الانتهاكات ضد الأطفال والتقييد بما في اتفاقية حقوق الطفل من أحكام تتعلق بنمو الطفل من جميع الجوانب.

٢٠ - وترحب المقررة الخاصة باعتماد الإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن الرعاية الصحية في السجون التي وضعت بالاشتراك بين إدارة السجون ووزارة الصحة والرياضة، بدعم من الأمم المتحدة، كما ترحب بالتحسينات التي أُدخلت في الهياكل الأساسية للرعاية الصحية في ثلاثة سجون تقع في كل من ميتكينا ولاشيو وإنسين. وهي تنتظر تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة في جميع السجون بدءاً من أواخر عام ٢٠١٨.

٢١ - وتشيد المقررة الخاصة بالحكومة على سياستها الوطنية بشأن المخدرات، وتلاحظ أن ميانمار هي أول بلد في جنوب شرق آسيا يعتمد إطار العمل الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً. وترحب بالسياسة الرامية إلى تعزيز وحماية صحة الأفراد والأسر وأفراد المجتمع المستضعفين والمجتمعات المحلية، وإلى تعزيز وحماية سلامتهم ورفاههم.

رابعاً - التنمية والاستثمار والموارد الطبيعية

ألف - الحقوق في الأراضي

٢٢ - إن ممارسات الحكومات العسكرية المتعاقبة في مصادرة الأراضي وإخلاء الناس منها قسراً لا يزال أثرها قائماً. وتكرر المقررة الخاصة توصيتها الموجهة إلى الحكومة للتحقيق في حالات مصادرة الأراضي، الحالي منها والسابق، وتوفير سبل انتصاف ملائمة لضحايا مصادرة الأراضي خارج القانون. ولم يوجد حل بعد للمشاكل المتعلقة بالأراضي الواقعة داخل منطقة تيلاولا الاقتصادية الخاصة وحولها، وهي أراضٍ صودرت في تسعينات القرن العشرين دون تعويض، ولم تنجز الحكومة في معظم مساحتها أعمال تعميم. وقد صدرت في أيار/مايو ٢٠١٨ أحكام بموجب القانون الجنائي بإدانة ثلاثة وثلاثين مزارعاً بتهمة التعدي على ملكية الغير جنائياً، وقد كان هؤلاء المزارعون فيما مضى يستغلون جزءاً من تلك الأراضي في الزراعة لسنوات عديدة ولم يخرجوا منها. وكان نحو ٣٩ أسرة تعيش في جزء من تلك الأرض الحالية أو ترزعاها حتى عام ٢٠١٧، عندما أقدمت شركة على إحاطة الأرض بسيلاج، بحيث أصبح الوصول إليها متعذراً في كثير من الأحيان، ما عدا عن طريق المياه، ويبدو أن هذه الشركة تسيطر عليها شركة الهولدينغ الاقتصادي لاتحاد ميانمار المملوكة للجيش. وعانت تلك الأسر كثيراً من العواقب الوخيمة لهذا الوضع،

فقد توفيت امرأة لتعذر إخراجها من هناك في الوقت المناسب لكي تتلقى العلاج الطبي العاجل. وواجهت الأسر أعمال عنف قامت بها الشرطة في أيار/مايو ٢٠١٨، حيث أصيب في الأحداث شخصان واعتُقل ثلاثة ووُجّهت لهم تهم بدعوى إيذاء أفراد الشرطة. وينبغي إسقاط جميع التهم، وينبغي للحكومة أن تكفل نقل الناس بعد عملية عادلة لانتزاع ملكية الأرض وإعادة توطينهم ودفْع التعويضات المناسبة وإتاحة سبل العيش الكافية.

٢٣ - وإصلاح القوانين المتعلقة باستخدام الأراضي وحيازتها أمر بالغ الأهمية، والمقررة الخاصة ترحب بمعلومات تنفيذ أن الحكومة بصدد صياغة قانون وفقاً للسياسة الوطنية لاستخدام الأراضي. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تشاورية وأن يكون متسقاً مع المعايير الدولية والتزامات ميثاق بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما فيما يتعلق بالحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل الحماية من الإخلاء القسري. وينبغي أن يعترف هذا القانون بحقوق المزارعين والمجتمعات المحلية والأقليات العرقية في الأراضي وحماية تلك الحقوق، كما ينبغي له إقرار ما جرى به العرف في الحياة وممارسات إدارة الأراضي.

٢٤ - ولا يزال القلق يساور المقررة الخاصة من التعديلات المقترح إدخالها على القوانين القائمة المتعلقة بالأراضي، ومما ستؤول إليه هذه التعديلات، بالنظر إلى أن تشريعات جديدة تتعلق بالأراضي توجد قيد الإعداد. وينبغي للحكومة أن تعمل لكي تكون التشريعات واضحة وخالية من التناقضات التي قد تنشأ من الأحكام المتضاربة. ومما يثير الانشغال أيضاً التعديلات التي اقترح إدخالها على قانون عام ٢٠١٢ للأراضي الشاغرة والبور والبكر، والتي اعتمدها المجلس الوطني. ومما يثير القلق بوجه خاص هو إمكانية أن يواجه الأشخاص تهماً جنائية بدعوى وجودهم في أراضٍ تُصنف من الأراضي الشاغرة أو البور والبكر، رغم أن استغلالها لا يستلزم الحصول على ترخيص بموجب القانون. والتعديلات التي اقترح إدخالها على قانون عام ٢٠١٢ للأراضي الزراعية لا يقر ما جرى به العرف في استخدام الأراضي، ومن شأنها أن تيسر الاستيلاء على الأراضي. ولا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بمشروع قانون يتعلق بجيافة الأراضي؛ فكثير من أحكامه غامضة؛ وهو لا يقر الممارسات العرفية، الأمر الذي يمكن أن ييسر الاستيلاء على الأراضي؛ ويورد تعريفاً فضفاضاً جداً لـ "الأغراض العام"؛ ولا تشمل عملية الاقتناء العاجل إجراءات ذات شأن لحماية ملاك الأراضي.

٢٥ - وفي ولاية كاشين، تقرر تكريس مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للأشخاص المشردين داخلياً، دون موافقة منهم، للاستغلال الزراعي (وبخاصة مزارع الموز) أو التعدين أو الأغراض العسكرية، أو وضعت عليها أطراف ثالثة يدها بموجب قوانين عام ٢٠١٢ المتعلقة بالأراضي. والأشخاص المشردون داخلياً، وهم في حالة ضعف أصلاً، قلقون من أن تشردهم ما طالت مدته إلا وزاد ذلك من صعوبة احتفاظهم بحقوقهم في أراضيهم التي يرغبون في العودة إليها، أو من صعوبة إثبات تلك الحقوق^(٣). والواقع أن المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق)، للمشردين داخلياً الحق في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، أو في الحصول على تعويض إذا لم يكن ذلك ممكناً.

(٣) انظر: Oxfam، "Displaced and dispossessed: conflict-affected communities and their land of origin in Kachin،

State, Myanmar"، 1 June 2018.

باء - الاستثمار والأعمال التجارية والموارد الطبيعية

٢٦ - تدرك المقررة الخاصة أهمية الاستثمار والتنمية الاقتصادية في تحقيق ميانمار أهداف التنمية المستدامة، وهي على علم بأن عددا من البلدان تستثمر في البلد مجال التنمية. وينبغي أن تتم جميع الاستثمارات بروح من المسؤولية وبما يتفق مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق).

٢٧ - ولكي تتحلى الاستثمارات بروح المسؤولية وتكون مستدامة، ينبغي للحكومة أولا أن تفي بواجبها في حماية حقوق الإنسان من خلال أطر سياسية وتنظيمية قوية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأراضي، ومن ثم إقناع المؤسسات التجارية بتحمل مسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان. وثانيا، ينبغي لجميع المؤسسات التجارية التي تستثمر في ميانمار أن تلتزم الصرامة في بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية، وبخاصة في المناطق المتضررة من العنف والنزاع. وينبغي لها أن تولي اهتماما خاصا لما يمكن أن ينجم عن أنشطتها من آثار في حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذي ربما كانوا من أشد الناس عرضة لخطر الضعف والتهميش، كما ينبغي لها أن تولي اهتماما خاصا للمخاطر المختلفة التي يواجهها كل من النساء والرجال. وترحب المقررة الخاصة بقيام بعض المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات بمحاورة الحكومة في هذه الأمور، كما ترحب بمبادرة العديد من الشركات إلى تنفيذ المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان. وينبغي للبلدان الأصلية للشركات التي تستثمر في ميانمار أن تعمل على ضمان احترام تلك الشركات لحقوق الإنسان في جميع عملياتها. ثالثا، ينبغي للحكومة أن تكفل توافر سبل انتصاف فعالة، قضائية وغير قضائية.

٢٨ - ومما يحزن المقررة الخاصة ما تناقلته التقارير من وقوع انهيارات أرضية في مناجم اليشب، في تموز/يوليه ٢٠١٨، في منطقة هباكانت بولاية كاشين، ومقتل عدد يصل إلى ١٠٠ شخص، وسقوط أكثر من ذلك من الجرحى. وقد تلقت معلومات عن عدد كبير من آلات التعدين، وربما كان ذلك بالآلاف، باعتمها الشركات الأجنبية، وهي تُستخدم في مناجم اليشب والنحاس في ولاية كاشين. وتفيد التقارير أن استخدام هذه المعدات قد أدى إلى توسع نطاق أنشطة التعدين، الأمر الذي أدى بدوره إلى آثار سلبية شديدة على المجتمعات المحلية والبيئة، وساهم في سقوط أرواح بشرية في الانهيارات الأرضية والفيضانات. فالشركات الأجنبية التي تبيع معدات التعدين مسؤولة عن إدارة ما يمس بحقوق الإنسان من مخاطر تكون للشركات صلة بها من خلال العلاقات بين المورد والعميل. ووفقا للمبادئ التوجيهية، ينبغي للشركات المعنية أن تبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وأن تستخدم نفوذها للتصدي للآثار السلبية^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات موطن هذه الشركات أن تلتزمها ببذل العناية الواجبة لمنع وقوع انتهاكات على يد شركائها التجاريين^(٥).

٢٩ - لقد شارف إعداد السياسة المتعلقة بالأحجار الكريمة على الانتهاء، بعد عملية تشاور شاملة شارك فيها خبراء خارجيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. ولا يزال قانون الأحجار الكريمة المقترح مطروحا أمام البرلمان، بعد أن اعتمده المجلس الوطني، وقد صيغ مشروع هذا القانون قبل

(٤) انظر: Therese Sjöström, *Overlooked and Undermined*, SwedWatch, June 2018.

(٥) انظر التعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية (الفقرة ٣٣).

إعداد السياسة المتعلقة بالأحجار الكريمة. وينبغي للحكومة أن تكفل الموازنة بين نصي القانون والسياسة، وأن تحمي البيئة وحقوق الإنسان الواجبة لعمال المناجم والمجتمعات المحلية، وتضمن الشفافية اللازمة لمنع الفساد.

٣٠ - وترحب المقررة الخاصة بنشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ميانمار لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٥-٢٠١٦ في آذار/مارس ٢٠١٨. فالتقريران يتضمنان الكثير من المعلومات المتعلقة بقطاعات النفط والغاز والتعدين (بما يشمل الأحجار الكريمة) ويمثلان خطوة أولى ذات أهمية في اتجاه تحقيق الشفافية في قطاع استخراج الموارد الطبيعية في ميانمار. وينبغي للحكومة الآن إجراء إصلاحات في مجال السياسة العامة، بما في ذلك تلك الموصى بها في التقريرين، بهدف تحسين الحوكمة والأداء التنظيمي في تلك القطاعات جميعاً، بحيث تستخدم الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية لما فيه مصلحة شعب ميانمار. وينبغي أن تشمل عملية السلام إجراء مناقشات هادفة بشأن الحوكمة والعدل في تقاسم الموارد الطبيعية.

٣١ - ولا تزال أعمال تهيئة المناطق الاقتصادية الخاصة والمشاريع ذات الصلة في ثيلاوا ودواي وكيوكيفيو مصدراً للانشغال. فقد خلصت دراسة مستقلة أجريت في شباط/فبراير لتحديد مستويات المشاغبة إلى أن الأشخاص الذين نقلوا من موقع ثيلاوا يواجهون زيادة هائلة في الفقر والديون وانعدام الأمن الغذائي. وقد وُضعت إجراءات لتقديم الشكاوى، غير أن منظمات المجتمع المدني يساورها الشك من مدى شرعية هذه الإجراءات ومن جدواها في إعطاء أفراد المجتمع المحلي إمكانية الحصول على التعويض. وفي داوي، يُخشى أن الشروط القانونية لعملية تقييم الأثر البيئي لا يجري العمل بها، وأن المجتمعات المحلية لا تُعطى ما يكفي من المعلومات ولا تُستشار كما ينبغي بشأن ما يُتخذ من قرارات. وتناقلت التقارير أن بناء الطريق بين منطقة داوي وهي خي على الحدود بين ميانمار وتايلند أدى إلى وضع اليد على مساحات من الأراضي، وأن عملية تقييم الأثر البيئي لم تراعى شواغل طائفة كارين الإثنية. وتجدد المقررة الخاصة دعوتها الموجهة إلى الحكومة لتجري عملية استراتيجية لتقييم الأثر البيئي في كيوكيفيو والمناطق المحيطة بها لتحديد الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها أعمال التعمير في المجتمعات المحلية والبيئة، وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

٣٢ - والمقررة الخاصة على علم بإعلان الحكومة أن مناطق للتعاون الاقتصادي ستنشأ في ولاية كاشين، وأن الخطط الرامية إلى تهيئة منطقة مونغداو الاقتصادية تبدو ماضية قُدماً. وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم لحساسية النزاع عند تنفيذ هذه المشاريع. وعلاوة على ذلك، يجب الوفاء بالتزامات ميانمار بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعمال القوانين الوطنية ذات الصلة، وإنجاز تقييمات الأثر البيئي. ويتعين إطلاع جميع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمستجدات والتشاور معها باستمرار في إطار من الجدية والشفافية كي يتسنى لها المشاركة في عملية صنع القرار.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٣٣ - يسر المقررة الخاصة أن ترى أن الحكومة ماضية في اتخاذ خطوات من أجل إعمال الحقوق وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فقد تم التعهد، بموجب اتفاق الاتحاد (انظر الفقرة ١٩ أعلاه)، بتوفير نظام تعليمي ميسر وشامل للجميع. غير أن التقارير تفيد بأن الأطفال في ولايتي كاشين وراخين يواجهون عوائق في الدراسة. ففي ولاية كاشين، أدى القتال إلى انخفاض في نوعية التعليم المتاح، ولا سيما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة

الحكومة، وإلى انخفاض في معدل مواظبة الطلاب على الذهاب إلى مدارسهم. وتفيد التقارير أن ٣٢٤ مدرسة من بين ٤٢٤ مدرسة كانت قد أُغلقت في بلدات مونغداو وبوثيرونغ وراثيرونغ، بولاية راخين، منذ أحداث العنف التي اندلعت هناك في آب/أغسطس ٢٠١٧، قد أُعيد فتحها في آذار/مارس ٢٠١٨. بيد أن الافتقار إلى المدرسين والمواد والمرافق يحول دون الحصول على التعليم ويحد من جودة التعليم. وعلاوة على ذلك، لا تزال العديد من المدارس تفصل بين الطلاب، الأمر الذي يحد من فرص الحوار والتماسك الاجتماعي. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل تعرقل سفر أطفال الروهينغيا لمتابعة التعليم بعد المرحلة الابتدائية.

٣٤ - ورغم أن الحكومة التزمت بضمان تسجيل جميع المواليد، لا تزال أوجه عدم المساواة قائمة. وقد تحسنت مستويات التسجيل في المناطق التي أُعطيت لها الأولوية، بما في ذلك جنوب ولاية شان، ومنطقة تانينثاري وناي ببي تاو، حيث يقدر أن ١٢٠.٠٠٠ طفل قد سُجلوا حديثاً. وتدعو المقررة الخاصة إلى مواصلة العمل وإلى قيام الحكومة بجملة من التسجيل لجميع المواليد في جميع أنحاء المناطق المتبقية، بما في ذلك أجزاء من ولايات شان وكاشين وراخين، مع حشد ما يلزم لذلك من الدعم المالي والتقني والقدرات.

٣٥ - ويتضمن اتفاق الاتحاد التزاماً بتمكين الجميع من تغطية صحية ميسرة وشاملة. غير أن المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء محدودية ما هو متاح في ميانمار من خدمات الصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، مع ما لهذا النوع من الخدمات من أهمية خاصة للسكان المتضررين من النزاع. ومن الضروري بناء القدرات وإنشاء آليات قوية لتقديم هذه الخدمات لمن يحتاجون إليها. ومن جهة أخرى، فإن تعذر الوصول إلى المتضررين يصعب على الجهات الفاعلة الإنسانية التدخل لمنع وفيات الأمهات والأمراض النفسانية. ففي أجزاء متضررة من العنف والنزاع في ولايات كاشين وشان وراخين توجد أعلى نسب من وفيات الأمومة.

خامساً - عملية السلام وانتهاكات الحقوق بسبب النزاع وأعمال العنف

ألف - النزاع المسلح وحالات العنف اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٨

٣٦ - تدين المقررة الخاصة الانتهاكات الواسعة الانتشار والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يُدعى أن قوات التامادا ارتكبتها في عدة أماكن من البلد على مدى عدة عقود. فإن تلك الانتهاكات، بما فيها من قتل واغتصاب وتعذيب ونهب وحرق واختفاء قسري وتشريد قسري، قد تدخل في باب الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويُدعى أيضاً أن المنظمات العرقية المسلحة ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال قسراً واستخدامهم كجنود. ويُستنتج مما يقع بين قوات التامادا وتلك الجماعات المسلحة من اشتباكات متكررة تسفر عن خسائر في أرواح المدنيين وتشريد السكان أن أطراف النزاع لا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في أثناء الأعمال العدائية.

٣٧ - وثمة معلومات موثوقة بما تفيد أن فرقتي المشاة الخفيفتين ٣٣ و ٩٩ كانتا من بين من تقع عليهما المسؤولية عن ارتكاب العنف المفرط ضد السكان الروهينغيا في شمال ولاية راخين اعتباراً من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، وأن الفرقتين، إلى جانب وحدات أخرى، كانتا في النصف الأول من عام ٢٠١٨، تتحركان في ولايتي كاشين وشان اللتين تعرض المدنيون فيهما للعنف.

١ - ولاية راخين اعتباراً من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧

٣٨ - سبق للمقررة الخاصة أن أبلغت عن العنف الشنيع الذي مورس على الروهينغيا في شمال ولاية راخين في أعقاب هجمات ادّعى أن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان شنّها في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ولا تزال تُنشر تقارير ذات مصداقية عن الانتهاكات الجسيمة التي يُدعى وقوعها وعمن يُدعى أنّهم المسؤولون عن ارتكابها.

٣٩ - ومما نقلته التقارير أن فرقتي المشاة الخفيفتين ٣٣ و ٩٩ تم نشرهما في آب/أغسطس ٢٠١٧ في شمال ولاية راخين. ويُدعى أن الفرقتين قامتتا، إلى جانب جنود من كتيبة المشاة الخفيفة ٥٦٤ المتمركزة في شمال ولاية راخين، تحت القيادة الغربية، وقوات أمنية أخرى، بانتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد السكان الروهينغيا. وتفيد التقارير أن كتيبة المشاة الخفيفة ٥٦٤ نفذت مجزرة في قرية مونغ نو ببلدة بوثيدونغ، بينما قامت بالشيء نفسه كل من فرقة المشاة الخفيفة ٣٣ في قرية شوت بين، ببلدة راثيدونغ، وفرقة المشاة الخفيفة ٩٩ في قرية مين غيبي، ببلدة مونغداو؛ وشهدت المذابح الثلاث جميعها أعمال قتل ذهب ضحيتها كثير من الرجال والنساء والأطفال، وأعمال الضرب والاعتصاب وإحراق المنازل^(٦). ووقع هذا النوع من العنف في قرى على امتداد المنطقة الشمالية من ولاية راخين بدرجات متفاوتة من الشدة واستمر لمدة أسابيع. وبينما قيل إن العملية كانت ترمي إلى "مكافحة الإرهاب"، يبدو أن العملية استهدفت جميع السكان الروهينغيا في شمال ولاية راخين، الأمر الذي حمل الغالبية الساحقة منهم على الهروب بحثاً عن الأمان في بنغلاديش.

٤٠ - ويُدعى أن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان^(٧). فمما يُزعم أن أعضائه قاموا باختطاف وقتل العشرات من الهندوس في أه نوك خا مونغ سيك والعديد من أعضاء أقلية مرو في خو دينغ، وأنهم نفذوا عمليات اغتيال لأشخاص من الروهينغيا بدعوى أنّهم كانوا مخبرين لحساب السلطات في الأشهر بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧. وتعتقد المقررة الخاصة اعتقاداً راسخاً أن هذه الادعاءات ينبغي التحقيق فيها. بيد أن الحكومة لا ينبغي لها أن تستخدم تجاوزات من هذا القبيل لتبرير الجرائم التي يُدعى أنّها ارتكبت ضد طائفة الروهينغيا بأكملها.

٢ - ولاية كاشين وولاية شان اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٤١ - في أعقاب الاشتباكات المتكررة بين قوات التاتمداو والمنظمات العرقية المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اشتد النزاع المسلح بدرجة كبيرة في شمال ميانمار ابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠١٨، وكان لذلك أثر مدمر على المدنيين. فقد أدت العمليات المتكررة من الغارات الجوية العشوائية والقصف بمدافع الهاون واستخدام الألغام الأرضية في تسع بلدات وفي مدينة لايزا بولاية كاشين التي تسيطر عليها منظمة استقلال كاشين إلى نزوح أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص في نيسان/أبريل

(٦) انظر: Amnesty International, "We will destroy everything: military responsibility for crimes against humanity in Rakhine State", 27 June 2018.

(٧) انظر: Amnesty International, "Myanmar: new evidence reveals Rohingya armed group massacred scores in Rakhine State", 22 May 2018.

وأيار/مايو ٢٠١٨. وفي شمال ولاية شان، اندلع القتال بين قوات التاماداو والمنظمات العرقية المسلحة، وفيما بين تلك المنظمات نفسها.

٤٢ - ووقعت عدة إعدامات بإجراءات موجزة على يد قوات التاماداو. ففي ١٨ آذار/مارس، قُتل اثنان من المدنيين، أحدهما من المدافعين عن حقوق الإنسان، رميا بالرصاص وهما على متن دراجة نارية بالقرب من موقع سد ييوا في بلدة كيوكمي، بولاية شان. وفي آذار/مارس، عُثر على رجلين مقتولين في بلدة مان سي، بولاي كاشين؛ وكان الشخصان في عداد المفقودين منذ ٣١ كانون الثاني/يناير، حيث شوهدا يومها محتجزين لدى قوات التاماداو. ويُدعى أن أعضاء من فرقة المشاة الخفيفة ٨٨ التابعة لقوات التاماداو قاموا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ باختطاف ست نساء موظفات في القطاع الطبي بالجيش الوطني لتحرير تأنغ، على مقربة من آو لاء ببلدة ماتون، وقاموا باحتجازهن واعتدوا عليهن بالضرب والاعتصاب ثم قتلوهن. وعثر سكان القرية بعد ثلاثة أيام على جثتهن وعليها آثار تشويه شديدة. وينبغي أن تكون هذه الادعاءات موضع تحقيقات مستقلة ذات مصداقية؛ فممارسة العنف على أشخاص في الأسر وقتلهم عمل يدخل في باب الانتهاكات الخطيرة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

٤٣ - ولا تزال ترد تقارير عن استخدام قوات التاماداو العشوائي لجميع أنواع الأسلحة في المناطق المدنية. ففي ١٤ آذار/مارس، قتل أربعة مدنيين ودُمر ١٤ منزلاً بالمدفعية الثقيلة في قرية تامفي ببلدة كيوكمي الواقعة في ولاية شان. وفي ١١ نيسان/أبريل، أوردت التقارير أن القيادة الإقليمية لعمليات قوات التاماداو في تاناي شننت هجمات بقذائف الهاون والغارات الجوية على عدة قرى، فقتلت ما لا يقل عن اثنين من المدنيين. وهرب أكثر من ٢٠٠٠ مدني من ثلاث قرى في تاناي في اتجاه الأدغال حينما بدأ جنود قبيل إنهم كانوا بلباس مدني ينفذون هجوما أرضيا بالتزامن مع تلك الغارات. ولم يتمكن المدنيون، وكان فيهم نساء حوامل وضعن مواليدهن في الطريق، من مغادرة تلك المنطقة النائية، حيث اضطر بعضهم إلى البقاء هناك حتى حزيران/يونيه. وفي أيار/مايو، نقلت التقارير أن اشتباكات بين قوات التاماداو والجيش الوطني لتحرير تأنغ حول بلدة مو سي خلفت ١٩ قتيلاً وأكثر من ٢٠ مصاباً، من بينهم مواطنون صينيون. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نقلت التقارير أن جنوداً من فرقة المشاة الخفيفة ٨٨ قاموا برمي ثماني قذائف هاون على قرية ما نان أون، ببلدة كوتكاي، فقتل طفل وأصيب سبعة مدنيين. ولم يكن ثمة ساعتها أي قتال في القرية أو حولها.

٤٤ - وتلقت المقررة الخاصة عدة تقارير مُفجعة عما يبدو أنه عقاب جماعي واستخدام للدروع البشرية؛ وهما عمالان محظوران في القانون الدولي الإنساني العربي. ففي ١ نيسان/أبريل، في قرية نام وا، ببلدة مو سي الواقعة في ولاية شان، هدد الجيش بإحراق القرية بأكملها ما لم تغادر المكان فوراً الأسر التي تؤيد جيش استقلال كاشين. وأفادت التقارير أن سكاناً من قرية لاي ناوانغ، ببلدة هباكانت الواقعة في ولاية كاشين، أرغمتهم كتيبة المشاة الخفيفة ٤٢٤ في ١١ نيسان/أبريل، بينما كانوا يحاولون الفرار، على تقدم الجنود عبر الأدغال تحت مراقبة طائرة مسيرة عن بعد، وأصيب في أثناء ذلك أحد المدنيين في انفجار لغم أرضي. وفي أواخر نيسان/أبريل، أفيد بأن فرقة المشاة الخفيفة ٣٣ نفذت عمليات في بلدة نيانغيانغ بولاية كاشين ضد جيش استقلال كاشين، وأحرقت خلال تلك العمليات منزلين، أحدهما في قرية ساني تو يانغ، والآخر في قرية تانغبو يانغ، بعد أن فر سكان القريتين، بدعوى معاقبتهم على أنشطة جيش استقلال كاشين.

٤٥ - وأدت الأعمال العدائية التي انلعت في شمال ولاية شان في آذار/مارس بين الجيش الوطني لتحرير تأنغ ومجلس استعادة ولاية شان إلى تشريد نحو ٤ ٠٠٠ شخص من ثلاث بلدات ومقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين. وأفادت التقارير أن الاشتباكات التي اندلعت في تموز/يوليه بين تلك الجماعات وقوات التاتماداو والحزب التقدمي لولاية شان أدت إلى تشريد مؤقت لما عدده ٣ ٠٠٠ شخص، معظمهم من مونيوي ونامتو وهسيباو. وشُرد ٨٠٠ شخص آخرون من نامتو في أوائل آب/أغسطس.

٣ - ولاية كايين اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٨

٤٦ - في آذار/مارس ٢٠١٨، اندلع النزاع من جديد في ولاية كايين. فقد أوردت التقارير أن أكثر من ١ ٥٠٠ من جنود قوات التاتماداو دخلوا مناطق مدنية لإصلاح طريق في مقاطعة هبابون. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات بين قوات التاتماداو وجيش التحرير الوطني لكارين، وهو أحد الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ثم إلى تشريد أكثر من ٢ ٤٠٠ من المدنيين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم منذ ذلك الحين. وكانت تلك الحوادث انتهاكا لوقف إطلاق النار، إذ ينص الاتفاق على حظر تعزيز القوات في مناطق وقف إطلاق النار، إلا أن يكون الأمر للدعم الإداري أو لحالات الطوارئ الطبية وتناوب القوات الروتيني.

٤ - ولاية تشين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨

٤٧ - لقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت في بلدة باليتوا بولاية تشين في أيار/مايو بين قوات التاتماداو وجيش أراكان عن مقتل خمسة مدنيين. وأدت اشتباكات أخرى وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه إلى التشريد الداخلي لحوالي ١ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى حوالي ١ ٣٠٠ شخص كانوا قد نزحوا إلى الهند في أواخر عام ٢٠١٧، وتفيد التقارير أنهم لم يعودوا إلى ديارهم.

٥ - العنف الجنسي

٤٨ - تلقت المقررة الخاصة معلومات مزعجة بشأن ادعاءات تقول إن امرأة في سن الثالثة والسبعين تعرضت للاغتصاب على يد جندي من قوات التاتماداو في مونغ فياك، شرق ولاية شان، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. فتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الصادر في آذار/مارس ٢٠١٨، سمى قوات التاتماداو باعتبارها من الجهات التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي، أو في مسؤوليتها عن ذلك، في حالات النزاع المسلح. وتفيد التقارير أن النساء والفتيات تعرضن للاغتصاب في ولاية كاشين وشمال ولاية شان ومنطقة تانينثاري على يد أفراد من قوات التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة. وخلص التقرير إلى أن التهديد بالعنف الجنسي واستخدامه على نطاق واسع جزء لا يتجزأ من استراتيجية قوات التاتماداو في إذلال طائفة الروهينغيا وترهيبها وفرض العقاب الجماعي عليها، وأداة لإجبارهم على الفرار ومنع عودتهم.

٦ - استخدام الألغام الأرضية

٤٩ - تواصل استخدام الألغام الأرضية دون هوادة، حيث سقط بسببها ٢٣ قتيلًا و ١٣٦ جريحًا من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو في ولايتي كاشين وشان الشمالية. ووفقا لبيانات حديثة، وصلت الخسائر البشرية بسبب الألغام إلى ما لا يقل عن ٣ ٣٣٧ ضحية تم الإبلاغ عنها منذ عام ٢٠٠٧؛

فميامنار تسجل ثاني أكبر عدد من ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد في آسيا^(٨). ولا تزال المقررة الخاصة يساورها بالغ القلق إزاء الخطر الذي يتهدد المدنيين من جراء الألغام، وهي تدعو جميع الأطراف إلى الكف فوراً عن زرع الألغام، وزيادة التوعية بالألغام، وإزالة الألغام دون مزيد من التأخير.

باء - التشرد والمعونة الإنسانية

٥٠ - لقد أدى تصعيد النزاع إلى تشريد حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في ولايتي كاشين وشان منذ مطلع عام ٢٠١٨، وتمكن معظم هؤلاء من العودة إلى ديارهم. وتفيد التقارير أن من سُردوا في الآونة الأخيرة لم يُسمح لهم ببناء أماكن يأوون إليها في المخيمات وأن الحكومة لا تعترف لهم بصفة المشردين داخلياً. وتشير التقديرات إلى أن ١٠٦ ٠٠٠ من المشردين داخلياً يقيمون في المخيمات ومواقع المشردين في ولايتي كاشين وشان الشمالية. ويوجد العديد منهم في تلك المواقع منذ عام ٢٠١١، وما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم بأمان.

٥١ - وتعرض إيصال المساعدات الإنسانية صعوبات متزايدة، بما في ذلك الصعوبات التي تواجه المنظمات الوطنية. ففي ٢٣ نيسان/أبريل، مُنعت قافلة تحمل أغذية نظمها الصليب الأحمر لميامنار من دخول قرية مان واي بولاية كاشين. وظل أكثر من ١٠٠ من المدنيين محاصرين في تلك القرية لمدة ثلاثة أسابيع بفرص قليلة أو معدومة في الحصول على الغذاء والدواء والمواد الأخرى اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وفي حزيران/يونيه، تلقى المؤتمر المعمداني في كاشين، وهو منظمة تقدم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المشردين في كاشين منذ سنوات عديدة، تهديداً بالمتابعة القضائية بموجب المادة ١٧ (١) من قانون التجمعات غير القانونية إن استمر أعضاؤه في السفر إلى الأراضي التي تسطير عليها منظمة استقلال كاشين، حيث يعيش الآلاف من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وهذا المنع وغيره من القيود التي تفرضها قوات التاماداو الحكومة على تحرك الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية إنما عي انتهاكات للالتزام الواقع على ميامنار بموجب القانون الدولي الإنساني بأن تسمح وتسهل بمرور الإغاثة الإنسانية إلى من يحتاجها من المدنيين مروراً سريعاً ودون عراقيل.

٥٢ - ويعيش نحو من ١٢٨ ٠٠٠ شخص من طائفتي الروهينغيا والكامان محبوسين في مخيمات قدرة في وسط ولاية راخين منذ عام ٢٠١٢. ويوجد من بين هؤلاء مسلمون من الكامان، ولديهم حقوق المواطنة الكاملة بموجب قوانين ميامنار، ورغم ذلك يعيشون في ظروف مزرية في كيوكفيو. ولا يزال هؤلاء في وضع هش؛ فهم يعيشون محرومين من الحميمة في مساكن جماعية شديدة الاكتظاظ مهددة للكرامة، في ظروف يخضعون فيها لقيود مشددة تحد من تنقلهم. وتطبق عليهم سياسات تمنعهم من مزولة ما يكسبون به معيشتهم، ومن الذهاب إلى المدارس أو الحصول على الخدمات الصحية، وهم إلى ذلك عرضة بانتظام لاستغلال السلطات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المسلمين الروهينغيا الذين يعيشون في القرى الواقعة في وسط ولاية راخين، يواجهون أيضاً معاناة شديدة ناجمة عن القيود المفروضة على التنقل التي تحد من الوصول إلى سبل الكسب والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وتؤدي إلى وفيات يمكن تجنبها في حالات الطوارئ الطبية.

(٨) انظر: Myanmar Information Management Unit, "Townships with known landmine contamination (2017) and casualties in Myanmar (as of Dec 2016)".

جيم - إغلاق مخيمات المشردين داخلياً

٥٣ - إن المقررة الخاصة منزعجة من إعلان الحكومة في الآونة الأخيرة عن استراتيجية وطنية لإغلاق مخيمات المشردين داخلياً. فبالنظر إلى استمرار النزاع في ولايتي كاشين وسان الشمالية، وكذلك استمرار العنف والتمييز ضد طائفة الروهينغيا في ولاية راخين، يساور المقررة الخاصة قلق شديد بشأن اعتزام الحكومة السابق لأوانه إغلاق المخيمات، وبشأن قدرتها على تيسير عودة المشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية وفقاً للمعايير الدولية.

٥٤ - وثمة حاجة كبيرة إلى مناقشة مفتوحة وشفافة بين الحكومة والمجتمع الإنساني الدولي والمشردين داخلياً أنفسهم. وتفيد التقارير أن الحكومة تقوم بجمع البيانات، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، في ولاية كاشين على مستوى الأسر المعيشية ولم يبين للأشخاص المشردين داخلياً الكيفية التي سٌستخدم بها هذه البيانات. وقبل أي عملية لنقل الأشخاص أو إغلاق المخيمات، من الأهمية بمكان أن يتم إبلاغهم عن المواقع والخدمات وحرية التنقل وسبل العيش والأمن، وأن يعربوا عن موافقتهم الحرة والمستنيرة على أي نقل إلى مناطقهم الأصلية أو أي أماكن أخرى. وأي عملية لإعادة التوطين إلا وينبغي أن تكون مستدامة، حتى يتسنى الحد من حاجتهم إلى المساعدة. وينبغي أن تُعاد إليهم أراضيهم وممتلكاتهم، أو أن تُدفع لهم تعويضات مناسبة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والأشخاص الضعفاء، وإعطاؤهم المساعدة والدعم. وتدعو المقررة الخاصة حكومة ميانمار إلى نشر خططها الدقيقة لعملية الإغلاق.

دال - عملية السلام

٥٥ - ترحب المقررة الخاصة بالتقاء الحكومة والقوات العسكرية وجميع المنظمات العرقية المسلحة للتداول بشأن مستقبل البلد في الدورة الثالثة لمؤتمر بانغونونغ للقرن الحادي والعشرين. بيد أن القلق يساورها من أن العديد من المسائل المقرر مناقشتها اعتُبرت حساسة للغاية، وتحت جميع الجهات المعنية على تسوية الخلافات المتعلقة بالمسائل الموضوعية عن طريق التفاوض، وعلى بناء الثقة والتفاهم، لعل فجر السلام يبرز في البلد.

٥٦ - وتشعر المقررة الخاصة بالخيبة بما تورده التقارير من أن النساء لا يشكلن سوى ١٧ في المائة من المندوبين، بعد أن قُدرت نسبتهن بـ ١٩ في المائة فيمن حضر الدورة السابقة، ويعيدا عن نسبة ٣٠ في المائة المستهدفة. وينبغي أن تتاح للمرأة فرص حقيقية للتمثيل والمشاركة، بما في ذلك في المناقشات الموضوعية، سواء منها ما يتناول مسألة حماية المرأة أو أدوارها وخبيراتها في المجتمعات المتضررة من النزاع ومنع نشوب النزاعات والإنعاش وبناء السلام. وينبغي استغلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام (الوقاية، والمشاركة، والحماية، والإغاثة والإنعاش) لضمان السلام المستدام. وأما اتفاق الاتحاد، فيشجع على مشاركة المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في كل قطاع من القطاعات السياسية وبناء قدرات المرأة. فإن مشاركة المرأة مشاركة هادفة في جميع مناحي الحياة أمر لا غنى عنه لازدهار البلد في المستقبل.

٥٧ - وأصيبت المقررة الخاصة بانزعاج بالغ لتلقيها تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بالتزامن مع انعقاد المؤتمر، وبينما كانت المساعي تُبذل لدى الجماعات غير الموقعة على الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار لتشجيعها على التوقيع. وهذه الاشتباكات، وهي نفسها انتهاك لوقف إطلاق النار، تفيد التقارير أنها وقعت بين قوات التامدادا ومجلس استعادة ولاية شان، أحد الموقعين على وقف إطلاق النار،

في بلدة مونغ كونغ بولاية شان الجنوبية، وأدت إلى تشريد ما لا يقل عن ٤٥٠ من المدنيين. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد أن السلام طريقه الحوار السياسي لا العنف.

سادسا - ولاية راخين

ألف - الكرامة والحق في الاعتراف

٥٨ - لقد عاش شعب الروهينغيا في ولاية راخين على مدى أجيال، إلى جانب الهندوس والطوائف العرقية الأخرى، من راخين ومرو ودينغيت وكامان. ومن الممارسات المقبولة اكتساب الشخص الجنس الجنسية عند الولادة، سواء عن طريق أحد الوالدين أو بلد المولد. والحق في الجنسية حق مكفول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان التي توجد ميانمار من بين الأطراف فيها^(٩). فالدول لا تملك حقا مطلقا في أن تقرر من يكون رعاياها، ويحظر عليها حرمان الناس من الجنسية من منطلق التمييز أو التعسف^(١٠). وقانون الجنسية لعام ١٩٨٢ لا يتفق مع التزامات ميانمار بموجب القانون الدولي، والطريقة التي يطبق بها هذا القانون تفضي إلى الحرمان التمييزي والتعسفي من الجنسية في حق كثير من الروهينغيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون وطريقة تطبيقه يتعارضان مع الحق في المساواة وعدم التمييز المكرس في دستور عام ٢٠٠٨. وتشعر المقررة الخاصة بالانزعاج من التقارير التي تفيد أن مسلمي ميانمار يُطلب منهم أن يستعملوا صفة "بنغالي" في وثائق الجنسية.

٥٩ - وإن ما يسمى "الطريق إلى المواطنة" الذي ظلت الحكومة تنادي به للروهينغيا فهو يسري على غير المواطنين؛ أولئك الذين هاجروا من الخارج ويسعون إلى تسوية وضعهم في بلد أجنبي. وهو لا ينطبق على الأشخاص الذين ولدوا في البلد، أولئك الذين يعيشون في البلد منذ عقود، أو ينحدرون من مواطني البلد أو كان أسلافهم من مواطني البلد. وعلاوة على ذلك، يهدر هذا القانون كرامة الناس ولا ينص على حل دائم لمسألة جنسية الروهينغيا. فإنه يتعين الاعتراف للروهينغيا بالحق في الجنسية.

٦٠ - وينبغي الاعتراف لشعب الروهينغيا في كوكس بازار بوضع اللاجئين. فإن تعريف اللاجئين الوارد في المادة ١ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، وهي من القانون الدولي العرفي، ينطبق على الروهينغيا الذين يعيشون في بنغلاديش وبلدان أخرى. وقد فروا من ميانمار بسبب خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب ترتبط بانتمائهم الإثني والعربي والديني، وهم محميون من الإعادة القسرية إلى ميانمار.

باء - الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان في ولاية راخين الشمالية

٦١ - في ٣١ تموز/يوليه، بلغ عدد من عبروا الحدود من ميانمار إلى بنغلاديش في عام ٢٠١٨ ما مجموعه ١٢ ١٢٠ شخصا. وتبين مما سمعته المقررة الخاصة من اللاجئين الذين وصلوا حديثا إلى كوكس بازار أن الحالة في ولاية راخين الشمالية أبعث ما يكون عن الاستقرار أو الظروف الآمنة لهم. فقد أفادوا بأن الظروف ازدادت سوءا منذ ما قبل العنف الذي اندلع في آب/أغسطس ٢٠١٧ نتيجة تزايد القيود المفروضة على التنقل، وتعذر الوصول إلى سبل العيش، والتعليم، والخدمات الصحية، والخدمات

(٩) اتفاقية حقوق الطفل (المادة ٧)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ٩)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ١٨).

(١٠) اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ (المادة ٧).

الأساسية، واستمرار العنف والتخويف والابتزاز على يد قوات الأمن. ولا يزال العمل جاريا بالقوانين والسياسات والأوامر المحلية التمييزية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية التنقل وتسجيل الأسر والزواج والمواليد، وقد فُرض حظر للتجول في بلدي مونغداو وبوثيردونغ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٦٢ - وتعارض طائفة الروهينغيا بشدة عملية التحقق من الجنسية التي تصدر في إطارها بطاقات إثباتية وطنية. وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات مفادها أن البطاقات إلزامية للحصول على تراخيص الصيد وتراخيص الزوارق ولممارسة حق المشاركة في الانتخابات المحلية. وورد في التقارير أن الضغط الذي مارسه قوات الأمن لقبول البطاقات والتهديد الموجه لمن لا يقبلون بها كانا السبب وراء العنف الذي أخرج الروهينغيا في الآونة الأخيرة في اتجاه بنغلاديش، ومن المقدمات التي أفضت إلى المذبحة التي وقعت في قرية شوت بين في آب/أغسطس ٢٠١٧. وشرعت الحكومة في إجراء نوع من المشاورات في بعض المناطق، ولكن ليس على نطاق واسع، ولم يحصل أي تنفيذ حقيقي لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين فيما يتعلق بالبطاقات. والأهم أن البطاقات لا تمنح حقوق الجنسية الكاملة لحاملها، ومن ثم فهي ليست حلا حقيقيا لمسألة جنسية الروهينغيا.

٦٣ - والمقررة الخاصة على علم بمشاريع إعادة الإعمار الهامة التي يجري تنفيذها في ولاية راخين الشمالية، حيث يُدعى أن أكثر من ٣٦٠ من قرى الروهينغيا تم إحراقها بشكل ممنهج، كما تم في بعض الحالات تدميرها بالجرافات. وتقول السلطات إن المقصود من الأعمال الجارية في المنطقة هو استقبال العائدين، وأنشأت لهذا الغرض مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية. ولما كان الوصول إلى المنطقة مقيدا منذ عدة أشهر، وبالنظر إلى انعدام الشفافية بشأن أنشطة المؤسسة، فإنه من الصعب الحصول على صورة دقيقة عما يحدث على أرض الواقع. ومما يُزعم أن قواعد جديدة لقوات الأمن، ومراكز للاستقبال والعبور من أجل إعادة إلى الوطن، وقرى نموذجية، قد بنيت على الأراضي التي كان يقطنها الروهينغيا. وتستخدم القرى النموذجية عادة للتشجيع على إعادة توطين البوذيين في ولاية راخين، وتفيد التقارير أن زعماء طائفة راخين الإثنية يشجعون أفراد المجموعات الإثنية البوذية على الانتقال إلى القرى النموذجية. وهناك أيضا تساؤلات بشأن وضع أراضي الروهينغيا، بما في ذلك الأراضي الزراعية وحقول الأرز، وما إذا كانت الممتلكات ستُعاد إلى اللاجئين عند عودتهم.

٦٤ - ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ من أن الأنشطة التي تقوم بها السلطات المدنية والعسكرية في ولاية راخين الشمالية تؤدي إلى ترسيخ طرد الروهينغيا من هناك، إذ تحدث مشاريع التعمير تغييرا جذريا في المشهد العام. ويساورها القلق أيضا من كون أنشطة التعمير تغذي الخوف وعدم الثقة بين مختلف الطوائف العرقية والدينية، بدلا من المساعدة على استعادة التماسك والوئام المجتمعيين، مع أنهما ضروريان لتحقيق عودة مستدامة للروهينغيا. والواقع، مثلما استنتجت اللجنة الاستشارية لولاية راخين، أن أعضاء جميع الطوائف العرقية والدينية في ولاية راخين تعرضوا للتهميش على يد الحكومات المركزية المتعاقبة، وهم يعيشون في حالة من التخلف والفقر. ويُستشف من المعلومات الواردة من أفراد زاروا المنطقة في الآونة الأخيرة أن كل من يوجدون في ولاية راخين الشمالية يعانون من شظف العيش.

جيم - حالة اللاجئين في كوكس بازار

٦٥ - تشيد المقررة الخاصة بحكومة بنغلاديش وأوساط العمل الإنساني في كوكس بازار لعملها بلا كلل لتقديم الدعم لحوالي ٩٠٠.٠٠٠ لاجئ، وتعزيز البنية الأساسية للمخيمات، والتعامل مع الأمطار

الموسمية. وقد زارت المقررة الخاصة العديد من المخيمات، ووقفت هناك على شدة الاكتظاظ والظروف اللاإنسانية، ولاحظت الضعف الشديد أمام مخاطر الفيضانات والانهيئات الأرضية. واستمعت المقررة الخاصة في اجتماعاتها مع اللاجئين إلى روايات مقلقة عن أعمال العنف في المخيمات، وادعاءات تتعلق بالتجار والاستغلال، وممارسات العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع، وأبلغت المقررة الخاصة بالصعوبات الخاصة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وهي تحث جميع الجهات الفاعلة الإنسانية على جعل حقوق الإنسان والحماية والاعتبارات الجنسانية في صدارة أعمالها، كما تحث الجهات المانحة على كفالة التمويل الكافي للعمل الإنساني.

دال - العودة إلى الوطن

٦٦ - لقد قالت المقررة الخاصة مرارا إن إعادة اللاجئين من بنغلاديش إلى ميانمار مسألة لم يحن وقتها بعد بكل تأكيد. ولم تحرز حكومة ميانمار أي تقدم في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، أو لم تُبد أي رغبة حقيقية في معالجة تلك الأسباب، بما في ذلك التمييز المنهجي والطويل الأمد من خلال القوانين والسياسات والممارسات، والدعاية العنصرية ولهجة الكراهية اللاإنسانية والخطاب المؤسسي المعادي للمسلمين والحرمان من حقوق المواطنة. وما لم تعالج هذه الأمور، سيكون أي عمل لإعادة اللاجئين إلى وطنهم بأعداد كبيرة متعارضاً تماماً مع معايير حقوق الإنسان.

٦٧ - لقد وقع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة ميانمار، في الآونة الأخيرة، مذكرة تفاهم لتيسير الإعادة إلى الوطن والوصول إلى ولاية راخين الشمالية. ولا يزال نص مذكرة التفاهم طي الكتمان، كما أن الوكالتين لم يُفتح في وجههما طريق الوصول الفعلي. وتواصل حكومتا بنغلاديش وميانمار مناقشة مسألة الإعادة إلى الوطن، ولكن المقررة الخاصة يساورها القلق من انعدام الشفافية وغياب التشاور في هذه العملية، بما في ذلك انتقاء حكومة بنغلاديش حوالي ٨٠٠٠ من اللاجئين لتنظر حكومة ميانمار في ملفاتهم قبل أي عودة ممكنة. وينبغي لأي حديث عن الإعادة إلى الوطن أن يكون منسجماً مع المعايير القانونية الدولية، بما في ذلك مشاركة اللاجئين أنفسهم في العملية.

٦٨ - لقد قيل للمقررة الخاصة، خلال الزيارة التي قامت بها إلى بنغلاديش، إن حكومة بنغلاديش تعزم نقل اللاجئين من كوكس بازار إلى باشان تشار، وهي جزيرة ظهرت في الآونة الأخيرة في خليج البنغال. ولما طلبت المقررة الخاصة زيارة الجزيرة، قال لها مسؤولون بنغلاديشيون إن ذلك لن يكون ممكناً إلا بعد فصل الأمطار الموسمية. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ لعدم إنجاز أي تقييم من منطلقات تقنية أو إنسانية لمعرفة مدى قابلية الجزيرة للسكن. ولا يعرف اللاجئون في كوكس بازار كيف سيُختار من سيُعاد توطينهم أو نقلهم إلى الجزيرة ومنها، كما لا يعرفون شيئاً عن كيفية الحصول على سبل العيش والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات. وتحذر المقررة الخاصة حكومة بنغلاديش من هذه الخطة، فهي فيما يبدو ليست حلاً مستداماً لحالة اللاجئين الروهينغيا في البلد.

سابعاً - اللاجئين والمهاجرون في الهند وتايلند

٦٩ - لقد اجتمعت المقررة الخاصة عن طريق الاتصال عن بعد مع اللاجئين الروهينغيا وممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين في الهند. فإن حوالي ١٧٠٠٠ شخصاً من روهمينغيا ميانمار مسجلون

كلاجئين وطالبي لجوء في الهند ويعيشون في حيدر أباد، وجامو وكشمير، ونيودلهي. غير أن حكومة الهند تؤكد أن ٤٠٠٠٠ شخص من الروهينغيا يوجدون في البلد، وهددت بترحيلهم. وإضافة إلى ذلك، يوجد في الهند حوالي ٣٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء من طائفة تشين. وفي نيودلهي، يعيش اللاجئون الروهينغيا في ظروف قذرة للغاية، بلا ماء ولا رعاية صحية ولا صرف صحي ولا تعليم. وعلاوة على ذلك، ورد في التقارير أن المناطق التي يعيشون فيها أضمرت فيها النيران مرتين في النصف الأول من عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصعوبات. وتلقت المقررة الخاصة معلومات مقلقة بشأن تعرض النساء الروهينغيا للاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال في جامو وكشمير. وهي تدعو حكومة الهند إلى احترام حقوق اللاجئين والتخلي عن خطط ترحيلهم، وإلى حمايتهم من التعرض للمزيد من العنف والاضطهاد.

٧٠ - وكثير من الـ ١٢١٠٠٠ نسمة الذين يعيشون في مخيمات على الحدود التايلندية مع ميانمار جاؤوا من ولاية كاين، وظلوا هناك منذ تسعينيات القرن العشرين، معتبرين أن الظروف ليست آمنة ليعودوا إلى ديارهم. وأما ما يتلقونه من مساعدة ففي تناقص مستمر. فحوالي ٦٢٠٠ شخص ممن يعيشون على الحدود بين ولاية شان وتايلند لم يتلقوا مساعدة دولية منذ قطع المعونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رغم أنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. وينبغي لحكومة ميانمار أن تعمل على جعل البلد بأكمله آمناً حتى يمارس اللاجئون حقهم في العودة إلى ديارهم.

٧١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بدأت حكومة تايلند في العمل بنظام جديد لتسجيل العمال المهاجرين، حيث تمنح تصاريح العمل بعد أن تثبت حكومة ميانمار جنسية مقدم الطلب. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء وضع عدد غير معروف من العمال المهاجرين من ميانمار، ولا سيما المسلمون منهم الذين حرمتهم حكومة ميانمار من الجنسية، فهم يواجهون الغرامات والترحيل إذا تبين للسلطات التايلندية أنهم لا يحملون أوراقاً رسمية^(١١).

ثامنا - المساءلة

٧٢ - تشير المقررة الخاصة إلى إعلان حكومة ميانمار مرارا - في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين الشمالية - أنها لن تتغاضى عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وأنها ستتخذ إجراءات ضد الجناة وفقاً للقانون متى كانت الادعاءات مدعومة بأدلة كافية. وعلى الرغم من تلك التعهدات ووفرة الأدلة على أن أعمالاً يجرمها القانون الدولي قد ارتكبت في ولاية راخين، لم يُجاسب الجناة، باستثناء سبعة جنود لم تُعلن أسماءهم قبل إن محكمة عسكرية أدانتهم بارتكاب المذبحة التي وقعت في قرية إندين. وأنشأت الحكومة في الآونة الأخيرة لجنة تقص "للتحقيق في انتهاك حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها بعد المحجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أركان". بيد أن اللجنة ليس لديها فيما يبدو سلطة إعمال المساءلة. فلا يزال شعب ميانمار يعاني من موجات

(١١) انظر: Burma Human Rights Network, *Existence Denied*, 2018. مادة متاحة على الرابط:
<http://www.bhrn.org.uk/en/report/1052-burma-reinforces-muslims-statelessness-as-thai-migrant-registration-deadline-looms.html>

من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سبيل له إلى رفع الظلم، تماماً كما كانت حاله على مدى العقود السبعة الماضية.

٧٣ - إن الحالة في ميانمار، حيث من الوارد أن تكون قد ارتكبت هناك جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تستوجب اهتمام المحكمة الجنائية الدولية أو آلية قضائية دولية أخرى ذات مصداقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم ويعزز المساءلة في ميانمار. فالعدالة وحقوق الضحايا في الجبر لا ينبغي أن يرتبطا بأي مصالح سياسية أو اقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا سبيل إلى المساءلة الحقيقية أو المجدية إلا بمعالجة شواغل الضحايا.

تاسعا - خلاصة

٧٤ - إن المقررة الخاصة مقتنعة بأن دورة العنف والظلم والإفلات من العقاب في ميانمار لن تنتهي إلا بإعمال المساءلة الحقيقية. وما الخطوات المحدودة وغير الكافية التي اتخذتها حكومة ميانمار حتى الآن لإعمال المساءلة إلا دليل على افتقادها القدرة والرغبة في الوفاء بالتزامها بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فورية وكاملة ومستقلة ومحابدة وذات مصداقية. وقد قامت المقررة الخاصة، في إطار جهودها الرامية إلى معالجة أوجه القصور المذكورة أعلاه، وإلى تعزيز المساءلة ومساعدة مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، بتقديم مذكرة مفاهيمية بشأن آلية مقترحة لإعمال المساءلة ومذكرة تكميلية ترد على استفسارات بشأن هذه المسألة وردت من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى^(١٢). وتؤكد المقررة الخاصة أن المسؤولية تقع الآن على المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولن يفضي أي تأخر في إقامة العدل سوى إلى المزيد من الانتهاكات. فهي تحث المجتمع الدولي على القيام فوراً بإنشاء آلية المساءلة تحت رعاية الأمم المتحدة.

عاشراً - التوصيات

٧٥ - فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي والعدالة وسيادة القانون، توصي المقررة الخاصة حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) الكف فوراً عن أعمال الاعتقال التعسفي والتخويف والملاحقة القضائية للأفراد الذين يمارسون حقوقهم، والإفراج عن جميع من أدينوا أو احتجزوا بسبب قيامهم بذلك؛

(ب) القيام بإصلاح دستوري وتشريعي شامل لتعديل القوانين التي تتعارض مع التزامات البلد والقواعد والمعايير الدولية المبينة في هذا التقرير والتقارير السابقة التي أعدتها المقررة الخاصة؛

(ج) إرساء عملية منهجية للتشاور في أمور صياغة واستعراض التعديلات المراد إدخالها على التشريعات القائمة، وصياغة التشريعات الجديدة، مع ضمان الشفافية والامتثال للمعايير الدولية، والنظر في وضع قانون ينظم عملية سن القوانين؛

(١٢) انظر: <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/AnnexesA7345400.pdf>.

- (د) كفالة احترام حرية التعبير للجميع، بما في ذلك على الإنترنت، والسماح بوصول وسائط الإعلام بحرية إلى جميع مناطق البلد؛
- (هـ) كفالة الحق في حرية التجمع السلمي؛
- (و) التحقيق في جميع ادعاءات الاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مساءلة الجناة؛
- (ز) ضمان حق الجميع في المحاكمة العادلة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة؛
- (ح) وقف المعاملة اللاإنسانية والمهينة للسجناء وضمان معاملتهم وفقاً للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛
- (ط) صون المساواة في تمتع الجميع بالحق في حرية الدين والمعتقد في ميانمار، والقيام علناً بإدانة جميع أعمال الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العدوان أو العنف، بما في ذلك على وسائط التواصل الاجتماعي، وسن قانون يحظر هذه الأعمال وفقاً لخطة عمل الرباط، ووضع قانون شامل أو سياسة شاملة لمناهضة التمييز؛
- (ي) التعاون الكامل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على أن تكون للمكتب صلاحياته الكاملة، ومن خلال استئناف التعاون الكامل مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.
- ٧٦ - وفيما يتعلق بالتنمية والاستثمار والموارد الطبيعية، توصي المقررة الخاصة بحكومة ميانمار بما يلي:
- (أ) مواصلة التماس المساعدة والتعاون الدوليين من أجل الأعمال التدريجي للحقوق المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة شاملة للجميع وغير تمييزية؛
- (ب) كفالة حصول الجميع، دون تمييز، على خدمات الرعاية الصحية الكافية (بما في ذلك الدعم النفسي - الاجتماعي) والتعليم؛
- (ج) العمل تدريجياً على رفع سن التعليم الإلزامي (المحدد حالياً في سن العاشرة) ليتناسب مع السن الأدنى الذي يُسمح فيه بالعمل (١٤ سنة)؛
- (د) اتباع نهج قائم على الحقوق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضمان تنفيذ جميع المشاريع الإنمائية وفقاً للمعايير الدولية والقوانين الوطنية، وإدراج ضمانات بيئية واجتماعية وأخرى تتعلق بحقوق الإنسان في تلك المشاريع؛
- (هـ) ضمان تزويد المجتمعات المحلية المتضررة، باستمرار، بالمعلومات عن المشاريع الإنمائية، وإشراكها في مشاورات شاملة للجميع ومجدية، بما في ذلك بخصوص عمليات تقييم الأثر البيئي وخطط إعادة التوطين، وإنشاء آليات فعالة لإبداء الآراء وتقديم الشكاوى؛

- (و) ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، مشاركة شاملة وفي إطار من الشفافية، في إعداد السياسة العامة المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية، وفي إصلاح القوانين المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية؛ وإجراء مناقشات بشأن تقاسم الموارد باعتبار ذلك جزءاً من عملية السلام؛
- (ز) ضمان التنفيذ الكامل، من خلال ما يلزم من سياسات وقوانين، للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛
- (ح) الوقف الفوري لجميع التدابير القسرية التي تُستخدم للاستيلاء على الأراضي، وكفالة حصول الناس الذين يُعاد توطينهم من جراء الاستيلاء على الأراضي على التعويض المناسب وسبل كسب العيش؛
- (ط) ضمان حق المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، أو في الحصول على تعويض إذا لم يكن ذلك ممكناً، وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.
- ٧٧ - وفيما يتعلق بولاية راخين، توصي المقررة الخاصة بحكومة ميانمار بما يلي:
- (أ) الوقف الفوري لاضطهاد طائفة الروهينغيا وممارسات الانتقاص من آدمية المنتميين إليها والتمييز ضدهم، وغير ذلك من ألوان الانتهاك والإساءة المرتكبة ضدهم، وضمن إلغاء أو تعديل التشريعات والقرارات والسياسات التي وصفتها المقررة الخاصة في هذا التقرير وفي تقاريرها السابقة بالتمييزية، وذلك تمشياً مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية؛
- (ب) تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين المرحلي والنهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين تنفيذاً كاملاً والتشاور في هذا السياق مع جميع المجتمعات المتضررة؛
- (ج) اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء الثقة والتفاهم والتماسك المجتمعي بين مختلف المجموعات الإثنية والدينية وفي جميع مناطق ولاية راخين، بما في ذلك عن طريق معالجة المظالم التي طال أمدها؛
- (د) السماح الفوري للفاعلين في المجال الإنساني ولوسائل الإعلام الوطنية والدولية ومراقبي حقوق الإنسان المستقلين بالوصول إلى المناطق المتضررة دون قيود؛
- (هـ) إعادة الجنسية إلى الروهينغيا وضمن تمتع كل من تُعاد لهم الجنسية بنفس الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين الآخرين في ميانمار؛
- (و) رفع جميع إجراءات حظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين؛
- (ز) التوقف عن تشييد هياكل أساسية جديدة على الأراضي التي كانت في السابق توجد بها قرى للروهينغيا، وضمن الشفافية في أنشطة إعادة الإعمار في ولاية راخين الشمالية؛
- (ح) السعي فوراً إلى إيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات منذ عام ٢٠١٢، وكفالة تحديد جميع الحلول بالتشاور مع المجتمعات المتضررة، وأن تكون أي عمليات نقل طوعية؛

(ط) إعلان عدد الأشخاص المحتجزين حالياً في ولاية راخين وأماكن وجودهم، وصون حقوق المتهمين، وإبقاء أسرهم باستمرار على علم بالمستجدات، والوفاء بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة؛

(ي) تهيئة الظروف المواتية لإعادة اللاجئين من بنغلاديش إلى ولاية راخين، وضمان أن تكون عمليات العودة طوعية ومستدامة وآمنة وتحفظ كرامة العائدين، والسماح للاجئين بالعودة إلى أماكنهم الأصلية، وتعويضهم عما فقدوه من ممتلكات نتيجة الحرق أو الإتلاف أو النهب.

٧٨ - فيما يتعلق بعملية السلام، توصي المقررة الخاصة بحكومة ميانمار بما يلي:

(أ) ضمان زيادة المشاركة المجدية للمرأة والمجتمع المدني في عملية السلام، ولا سيما في الأدوار القيادية، بتحديد ٣٠ في المائة كحصة تمثيلية دنيا للنساء، وإدماج المنظور الجنساني في مقترحات السياسات القطاعية؛

(ب) إجراء حوار مفتوح شامل للجميع بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية السلام، بما في ذلك الديمقراطية والنظام الاتحادي وحقوق الأقليات والحق في تقرير المصير؛

(ج) اتخاذ الخطوات اللازمة لكسب ثقة أصحاب المصلحة من مختلف الطوائف العرقية في عملية السلام، بما في ذلك عن طريق تمكين الجماعات العرقية من إجراء مشاورات عامة.

٧٩ - توصي المقررة الخاصة بالحكومة وجميع الأطراف المتنازعة الأخرى بما يلي:

(أ) التوقف عن جميع الأعمال العدائية فوراً والالتزام بجميع المبادئ الواجبة التطبيق من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين والتناسب، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية السكان المدنيين والأهداف المدنية باستمرار؛

(ب) المبادرة فوراً بإجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة في ادعاءات ارتكاب انتهاكات في مناطق النزاع، ومحاكمة جميع الجناة ومعاقبتهم؛

(ج) القيام فوراً بضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على نحو منظم ومستقل ويمكن التنبؤ به إلى جميع من يحتاجون المساعدة الإنسانية أينما كانوا؛

(د) كفالة وصول وسائل الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان المستقلين إلى المناطق المتضررة من النزاع؛

(هـ) القيام فوراً بتسريح جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة من صفوف المقاتلين، والامتناع عن تجنيد الأطفال واتخاذ الخطوات اللازمة أو تعزيز التدابير الرامية إلى منع تجنيد القاصرين، والنظر إلى أي ارتباط للأطفال بالجماعات المسلحة باعتباره علاقة قسرية غير طوعية، والإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين لتهم تتعلق بالتجنس أو تهمة مشابهة، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتنفيذ جميع عناصر خطة العمل المشتركة والتقييد بها؛

(و) التوقف فوراً عن زرع الألغام الأرضية، والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والرفع من وتيرة أعمال تطهير حقول الألغام والذخائر غير المنفجرة وتعليمها وتسييجها؛ والقيام بأنشطة منهجية للتوعية بمخاطر الألغام والتثقيف بشأنها؛

(ز) اتخاذ خطوات محددة لوضع برنامج شامل لدعم الضحايا والناجيات من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك سبل اللجوء إلى العدالة والدعم الصحي والرعاية النفسية - الاجتماعية والدعم الاجتماعي - الاقتصادي؛

(ح) كفالة أن يكون إغلاق أي مخيم من مخيمات المشردين داخليا موافقا للمعايير الدولية، بما في ذلك من حيث التشاور والمشاركة في العملية، وأن يكون الإغلاق دائماً، وأن تُعاد ملكية الأراضي والممتلكات إلى أصحابها أو تُتاح لهم تعويضات.

٨٠ - توصي المقررة الخاصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) القيام فوراً بإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

(ب) إنشاء آلية للمساءلة تنص على لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في ميانمار عملاً بالمذكرة المفاهيمية والوثيقة التكميلية اللتين قدمتهما المقررة الخاصة^(١٣)، وضمن تقديم الجناة الذين يُدعى أنهم ارتكبوا جرائم دولية إلى العدالة فوراً؛

(ج) التأكد من أن أي قرار لإعادة اللاجئين إلى ميانمار يتوافق مع القوانين والمعايير الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة المالية واللوجستية للمنظمات الإنسانية في بنغلاديش والهند وتايلند والبلدان الأخرى التي يعيش فيها لاجئون من ميانمار؛

(د) ضمان ألا يُعاد أي واحد من لاجئي الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار إلا إذا عولجت كما ينبغي الأسباب الجذرية للمشاكل التي دفعتهم إلى النزوح إلى هناك وكانت البيئة السائدة في ولاية راخين مواتية لعودتهم؛

(هـ) ضمان أن يكون أي قرار لإعادة اللاجئين من بنغلاديش أو لنقلهم من كوكس بازار إلى مواقع أخرى في بنغلاديش قراراً يُتخذ بالتشاور مع الأفراد من اللاجئين، ومؤسساً على موافقتهم الطوعية والمستتيرة، وأن يكون هذا النقل آمناً مستداماً يحفظ كرامة المعنيين من اللاجئين؛

(و) الاعتراف للروهينغيا في بنغلاديش بوضع اللاجئين، وإتاحة التعليم لجميع الأطفال اللاجئين، وإتاحة فرص مجدية لكسب الرزق، وبناء القدرات والتدريب المهني للنساء والرجال، والسماح بحرية التنقل؛

(ز) دعم حكومة ميانمار في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(١٣) انظر: <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/AnnexesA7345400.pdf>.

(ح) تقديم الموارد الكافية إلى حكومة بنغلاديش والوكالات الإنسانية العاملة في بنغلاديش بهدف الانتقال بأنشطتهما من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى القيام بأعمال ووضع خطط للأمد المتوسط أو البعيد، والتأكد من حصول اللاجئين باستمرار على الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية الأخرى؛

(ط) حين الاستثمار في ميانمار، التقيّد بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، وبالمعايير الأخرى ذات الصلة بالاستثمارات والعمليات التجارية، والتأكد من وفاء دول موطن الشركات العاملة في ميانمار بواجبها في حماية حقوق الإنسان على النحو الذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٣١؛

(ي) إشراك البرامح وتمويلها في ميانمار على أساس مبادئ محددة، بحيث ترتبط معايير التمويل بما يُبذل من جهود حقيقية للإصلاح، والعمل على إيجاد توافق في الآراء بشأن استراتيجية للتفاعل مع حكومة ميانمار، ولا سيما بشأن مسألة حقوق الإنسان؛

(ك) إجراء استعراض مستقل شامل للإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة سواء قبل أو بعد هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين بشأن اضطلاع المنظومة بمهامها في توفير المساعدات الإنسانية والحماية في إطار مبادرة حقوق الإنسان أولاً؛ والنظر هل كان بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يمنعا ما وقع، أم كان بإمكانهما أن يديرا ذلك الموقف بطريقة مختلفة؛ وتقديم توصيات لتحديد المسؤوليات إن اقتضى الأمر.